

سيتحقون بالجامعة خلال العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٤. ويبلغ عدد الطلبة الحالي (٢٣٠ طالباً وطالبة) وقد قبّلت الكلية ٦٠ طالباً من أصل ٥٠ طالباً تقدّموا للالتحاق بالكلية، تخطّط الكلية للاندماج مع كلية التمريض العربية وكلية العلوم في أبو ديس، بهدف إقامة جامعة القدس.

كما تخطّط الكلية، خلال السنوات المقبّلة [حتى العام ١٩٨٤ – ١٩٨٥]، لانشاء قسمي اللغة والتشريع (العام ١٩٨٢ – ١٩٨٣)؛ وقسمي الكتاب والسنة (العام ١٩٨٣ – ١٩٨٤) وقسمي العقيدة والمذاهب المعاصرة، والتربية الإسلامية (العام ١٩٨٤ – ١٩٨٥) وستمكّن جميع هذه الأقسام شهادة البكالوريوس^(٤٨).

٩ – الكليات العربية للمهن الطبية – البير

تأسّست، تحت هذا الاسم، في العام ١٩٧٩ كلية للمهن الطبية في مدينة البير. وبشرف عليها مجلس امناء مقره البير، يترأسه الدكتور ياسر عبيد، مدير صحة محافظة القدس.

تشمل الكليات العربية للمهن الطبية، على قسم التمريض وقسم الطب المخبرى، الذي يقدم شهادة البكالوريوس.

وبلغ عدد أعضاء الهيئة التدريسية في الكليات حوالي ٤٠ عضواً يتوزعون حسب الاختصاصات التالية: دكتوراه (عضوان)، ماجستير (١٣ عضواً) بكالوريوس (٥ اعضاء) دبلوم (عضو واحد) طبيب (عضو واحد) وممرضة ثانوية (٥ اعضاء).

بلغ عدد الطلاب، في العام الدراسي ١٩٨١ – ١٩٨٢، حوالي ١٥٢ طالباً وطالبة ١٢٨ منهم إناث. ويتوّزع هؤلاء الطلاب على مختلف المناطق في الضفة والقطاع. وقد تم قبول ٤٧ طالباً وطالبة من ضمن ١٤٢ طالباً وطالبة تقدّموا للالتحاق بالكلية.

للكلية مشاريع تطويرية منها: إنشاء كلية للصحة العامة وكلية للتصوير الشعاعي. كما تسعى الكلية إلى تثبيت برنامج التمريض والعلوم الطبية المساعدة^(٤٩).

الامر ٨٥٤ والاعلان العالمي لحقوق الانسان:

اكدت مواد الاعلان العالمي لحقوق الانسان العام ١٩٦٤، على الحرّيات الأكاديمية والثقافية. وبالنسبة للتربية والتعليم، جاء في المادة السادسة والعشرين: «لكل شخص الحق في التعليم، ويجب ان يكون التعليم في مراحله الاولى والابasis على الأقل بالمجان، وان يكون التعليم الاولى الزامية، وينبغى ان يعمم التعليم الفني والمهني، وان ييسر القبول للتعليم العالي على قدم المساواة التامة للجميع وعلى اساس الكفاءة». وأوجبت الفقرة الثانية من المادة ذاتها «ان تهدف التربية الى انساء شخصية الانسان انساماً كاملاً، والى تعزيز احترام الانسان والحرّيات الأساسية وتنمية التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الشعوب»^(٥٠).

اما المادة السابعة والعشرون، فقد نصّت على انه «لكل فرد الحق في ان يشتراك حراً في حياة المجتمع الثقافية وفي الاستمتاع بالفنون والمساهمة في التقدّم العلمي والاستفادة من نتائجه».